الأمم المتحدة

TD/B/EFD/7/3

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
14 December 2023
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

الدورة السابعة

جنيف، 1-3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته السابعة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 1 إلى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً – الإجراء الذي اتخذه فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية 3

ألف – توفير تمويل التنمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030: جعل تمويل التنمية يساهم في التصنيع السليم بيئياً 3

باء – الإجراءات الأخرى التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية 6

ثانياً – موجز الرئيس 6

توفير تمويل التنمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030: جعل تمويل التنمية يساهم في التصنيع السليم بيئياً 6

ثالثاً – المسائل التنظيمية 17

ألف – انتخاب أعضاء المكتب 17

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل 17

جيم – اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته السابعة 17

المرفق

الحضور 18

مقدمة

عُقِدت الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية في قصر الأمم بجنيف في الفترة من 1 إلى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

أولاً- الإجراء الذي اتخذه فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

ألف- توفير تمويل التنمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030: جعل تمويل التنمية يساهم في التصنيع السليم بيئياً

التوصيات المتفق عليها في مجال السياسة العامة

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية،

إذ يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 1/70 "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، وقرارات المتابعة ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة،

وإذ يشير إلى الفقرة 100(ص) من مافيكيانو نيروبي (TD/519/Add.2)، التي دعت إلى إنشاء فريق خبراء حكومي دولي معني بتمويل التنمية، وكذلك إلى الفقرة 122 من عهد بريدجتاون (TD/541/Add.2)، التي تنص على أن الأعمال التي تنجزها أفرقة الخبراء الحكومية الدولية في الأونكتاد تشكل عناصر هامة في إطار الآلية الحكومية الدولية،

وإذ يلاحظ التحديات الداخلية والخارجية التي تعترض البلدان النامية في زيادة تحصيل الإيرادات المحلية،

وإذ يعترف بالمساهمات الخطية والشفوية المقدمة من المشاركين التي أثرت المناقشة خلال دورته السابعة،

1- *يلاحظ مع القلق* أن التقدم المحرز، في منتصف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا يزال متأخراً عن الجدول الزمني فيما يخص تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن الأزمات العالمية المتتالية، خاصة الجائحة، والتوترات والنزاعات الجيوسياسية، وارتفاع الديون، وتفاقم أزمة المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، وأزمة الغذاء، وأزمة تكاليف المعيشة تعني أن البلدان تواجه خيارات صعبة في مجال السياسة العامة، وأن ما يصل إلى 3,3 مليار شخص يعيشون في بلدان تنفق على خدمة الديون أكثر مما تنفقه على الصحة أو التعليم؛

2- *يلاحظ مع القلق* أن العالم يواجه كارثة مناخية وفقداناً للتنوع البيولوجي، وأن النافذة الكفيلة بتجنبهما وتحقيق أهداف اتفاق باريس آخذة في الانغلاق بسرعة؛ وفي هذا السياق، تمثل التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة عنصراً أساسياً في أي استراتيجية فعالة لتغير المناخ تؤدي إلى تنمية قادرة على مقاومة تغير المناخ؛

3- *يكرر التأكيد* على أن السياسات العامة وتعبئة الموارد المحلية واستخدامها الفعال، التي تؤكدها مبادئ المسؤولية الوطنية، أمور محورية في سعينا المشترك لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك

تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويؤكد من جديد في الوقت نفسه أن التمويل العام الدولي يؤدي دوراً هاماً في استكمال الجهود التي تبذلها البلدان لتعبئة الموارد العامة محلياً؛

4- *يشجع* تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونشرها وتعميمها ونقلها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية، على النحو المتفق عليه؛

5- *يقر* بأن اعتماد معايير استثمارية تستند إلى معايير بيئية واجتماعية ومعايير ذات صلة بالإدارة ونماذج أعمال مستدامة يمكن أن يسهم في عملية التنويع من أجل تحقيق تنمية صناعية شاملة ومستدامة في البلدان النامية، ويرحب في هذا الصدد بالاتفاق العالمي للأمم المتحدة الذي يشهد على تقيد الشركات بمعايير الاستدامة وبالمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي يسرت زيادة الاستثمارات المبلغ عنها في المجال البيئي والاجتماعي والإداري؛

6- *يرحب* بالاتفاقات التاريخية التي أبرمت مؤخراً ضمن الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، مع التشديد على الحاجة إلى مواصلة تعزيز الإطار المشترك لضمان تنفيذه بطريقة يمكن التنبؤ بها وفي الوقت المناسب وبشكل منظم ومنسق، بما في ذلك زيادة الحيز المالي للبلدان التي تعاني من ضائقة الديون، مما يساعدها على تحقيق خطة عام 2030 ودعم التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، وفي هذا الصدد، يهيب بجميع دائني نادي باريس ومجموعة العشرين إلى اعتماد مبادئ توجيهية لضمان إعادة هيكلة الديون في الوقت المناسب، ويشجع على زيادة مشاركة القطاع الخاص من خلال زيادة الوضوح في تقييم قابلية المعاملة للمقارنة؛

7- *يكرر تأكيد* الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل استكشاف المجموعة الكاملة من أدوات السياسة العامة للتغلب على العقبات التي تعترض الاستثمار الخاص من أجل التنمية المستدامة، ويرحب، في هذا الصدد، بتبادل الخبرات المتعلقة بالأدوات المالية الابتكارية، مثل إصدار سندات أهداف التنمية المستدامة؛

8- *يقر* بأن تمكُّن الجميع من الحصول على طاقة حديثة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة يشكل جزءاً لا يتجزأ من القضاء على الفقر وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

9- *يؤيد* جهود الإصلاح الشاملة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ويدعو إلى مواصلة إحراز تقدم ملموس في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال تأمين زيادات في المنح والتمويل الميسَّر، وتحسين الاستفادة من قواعدها الرأسمالية، والنظر في سبل قيام مجالس إدارة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بزيادة رؤوس أموالها، وتعزيز تمثيل البلدان النامية وصوتها في عملية صنع القرار؛

10- *يلاحظ* أن هناك إمكانات أكبر للتمويل الميسر، والتمويل المختلط، والتمويل/الإقراض بالعملة المحلية، والضمانات لزيادة التمويل لأهداف التنمية المستدامة؛

11- *يشير* إلى أهمية تعزيز استثمارات القطاع الخاص في خطة عام 2030، والسياسات المحلية ذات الصلة، فضلاً عن أهمية وجود مناخ استثماري شفاف ومستقر ويمكن التنبؤ به وتمكيني لتعزيز هذه التدفقات الاستثمارية؛

12- *يقر* بإمكانات المؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويشجع على تعزيز دعمها، في خلق فرص عمل مستدامة وشاملة، فضلاً عن تعزيز التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية؛

13- *يقر* بأهمية حقوق السحب الخاصة باعتبارها إحدى الآليات الرئيسية للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويرحب بتحقيق هدف الـ 100 مليار دولار من خلال التوجيه الطوعي

لحقوق السحب الخاصة أو المساهمات المكافئة، ويوصي باستكشاف مزيد من الخيارات الطوعية المتعلقة بحقوق السحب الخاصة التي يمكن أن تلبي احتياجات البلدان النامية في صندوق النقد الدولي، ويدعو البلدان القادرة على العمل على وضع مزيد من آليات إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة، بما في ذلك من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للاستفادة من حقوق السحب الخاصة بطريقة مثمرة للغاية من أجل تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية، مع احترام الأطر القانونية ذات الصلة والحاجة إلى الحفاظ على طابع الأصول الاحتياطية ووضع حقوق السحب الخاصة؛

14- *يسلط الضوء* على أن صناديق الوساطة المالية للمناخ تقدم معظم المنح المتعددة الأطراف وغيرها من أشكال التمويل الميسَّر للمناخ، مع ملاحظة أن الأحجام لا تزال منخفضة مقارنة باحتياجات الاستثمار، ويوصي في هذا الصدد بمواصلة استكشاف سبل مبتكرة لتوسيع نطاق المنح والتمويل الميسَّر المقدم إلى البلدان النامية لمواجهة تحديات التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره، ويكرر أيضاً التأكيد على الحاجة إلى ضمان ألا يؤدي التمويل المناخي إلى ديون لا يمكن للبلدان المستفيدة أن تتحملها؛

15- *يكرر التأكيد* على أن مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية عليهم الوفاء بالتزاماتهم، وأن التمويل الميسر والتمويل بآجال استحقاق طويلة هو الأنسب للتنمية وللتمويل المناخي، وأن متوسط المساعدة الإنمائية الرسمية لا يتجاوز نصف هدف الأمم المتحدة البالغ 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة، ويلاحظ أن المساعدة الإنمائية الرسمية بلغت أعلى مستوى لها في عام 2022 خلال الأزمات المتعددة غير المسبوقة؛

16- *يرحب* بوضع ترتيبات لتمويل الخسائر والأضرار وبإنشاء صندوق لمساعدة البلدان المعرضة بشكل خاص على الاستجابة للخسائر والأضرار، حسبما اتُّفِق عليه في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مصر؛

17- *يكرر التأكيد* على أن الشروط المتعلقة بالمناخ التي بدأ بعض الدائنين يدخلونها بالفعل، فضلاً عن مبادلة الديون بتدابير متعلقة بالمناخ ومبادلة الديون بتدابير لحفظ البيئة، وغيرها من أدوات التمويل المبتكرة، يمكن أن تسهم في مواجهة البلدان النامية للتحديات المتعلقة بالمناخ والديون؛

18- *يبرز* أن الغابات ضرورية للتنمية الاقتصادية المستدامة والحفاظ على جميع أشكال الحياة، وأن الجهود ينبغي أن تُبذَل لتهيئة مناخ اقتصادي دولي داعم يفضي إلى إدارة مستدامة للغابات في جميع البلدان، مع تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين، وسيتعين الاستفادة من جميع مصادر التمويل من أجل التعجيل باستخدام الغابات استخداماً مستداماً وحمايتها واستصلاحها وحفظها، مما قد يحسن القيمة المضافة والوصول إلى الأسواق؛

19- *يقر* بدور الشراكات من أجل انتقال عادل في مجال الطاقة التي هي منابر جديدة تهدف إلى تسريع الاستثمار في الطاقات المتجددة والنظيفة للاقتصادات؛

20- *يشير* إلى الطلب الذي وجهته الجمعية العامة إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية لكي يقدم نتائج أعماله كمساهمة منتظمة في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية (قرار الجمعية العامة 204/72 الفقرة 27)، وفقاً لاختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي.

الجلسة العامة الختامية

3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

باء- الإجراءات الأخرى التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

توفير تمويل التنمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030: جعل تمويل التنمية يساهم في التصنيع السليم بيئياً

1- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، مجموعة من التوصيات المتفق عليها في مجال السياسة العامة (الفصل الأول، الفرع ألف).

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

2- قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 أيضاً، أن ضيق الوقت لم يسمح بوضع الصيغة النهائية للموضوع والأسئلة الإرشادية المقرَّرين لدورته المقبلة وباختيار هذا الموضوع وهذه الأسئلة، وأنه لذلك يُشجّع المنسقين الإقليميين والدول الأعضاء على إجراء مشاورات بشأن المقترحات، بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الموضوع والأسئلة الإرشادية. وبمجرد التوصل إلى اتفاق غير رسمي، سيُقدَّم الموضوع والأسئلة التوجيهية إلى مجلس التجارة والتنمية للموافقة عليه، مشفوعاً بجدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة، الذي سيتضمن الموضوع المتفق عليه.

ثانياً- موجز الرئيس

توفير تمويل التنمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030: جعل تمويل التنمية يساهم في التصنيع السليم بيئياً

(البند 3 من جدول الأعمال)

3- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية مناقشة خلال الجلسة العامة الافتتاحية وثلاث حلقات نقاش بشأن مختلف جوانب الموضوع.

مناقشة الجلسة العامة الافتتاحية

البيانات الافتتاحية

4- قال رئيس الدورة في كلمته الافتتاحية إن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة قد تباطأ، أو انعكس في بعض الحالات، في مواجهة الأزمات العالمية المتتالية والمتفاقمة. ومن شأن استخلاص الحصيلة العالمية لتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف اتفاق باريس أن يكشف عن مدى أهمية اللحظة بالنسبة للبلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، يعرف الاقتصاد العالمي تعثراً، حيث تحوم توقعات النمو لعام 2023 حول 2,4 إلى 2,9 في المائة، مقارنة بعام 2022. ولم يتعاف النمو العالمي إلى معدلات ما قبل الجائحة وظل متفاوتاً عبر المناطق. وتشمل مخاطر التطورات السلبية لعام 2024 ارتفاع أسعار الفائدة، وضعف العملات، وتباطؤ نمو الصادرات، وأعباء الديون التي لا يمكن تحملها، وكلها عوامل تضغط على الحيز المالي الذي تحتاجه البلدان النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5- ومن ثم فإن موضوع الدورة الحالية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية جاء في أوانه. والتصنيع السليم بيئياً شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة على النحو الوارد في خطة التنمية

المستدامة لعام 2030 ويتطلب تحليل السياق، وليس فقط زيادة الأشكال التقليدية لتمويل التنمية. ويدعو إلى إعادة النظر في طائفة واسعة من الأدوات المالية ومواطن المرونة المؤسسية والالتزامات الطوعية، وكذلك، على سبيل المثال، إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة.

6- وشارك عناصر من خطة بلده من أجل تحول أخضر. وقال إن المصادر المتجددة تمثل ما يقرب من 48 في المائة من إجمالي مزيج الطاقة في البلد، وإن نسبة 92 في المائة من الكهرباء تأتي من مصادر متجددة. وأدت الجهود المتجددة التي تبذلها الحكومة للحد من إزالة الغابات إلى انخفاض إزالة الغابات في الأمازون بنسبة 50 في المائة في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2023، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022. ومن ثم، يمكن أن تؤدي السياسات العامة إلى تغييرات سريعة نسبياً. وتدرك الحكومة التحديات المواجهة والفرص المتاحة للوفاء بالتزام اتفاقية باريس باقتصاد قائم على صافي انبعاثات صفري. وتمثل مسألة إزالة الكربون والتنويع بعيداً عن الوقود الأحفوري تحدياً، فضلاً عن كونها فرصة لإيجاد فرص العمل وزيادة الدخل وتحسين حياة السكان. وسيكون النهج المتبع لتحقيق هذه الأهداف من خلال بنية تحتية أكثر مراعاة للبيئة، والزراعة المستدامة، وإعادة التحريج، والاقتصاد الدائري، وزيادة استخدام التكنولوجيا في العمليات الإنتاجية، والتكيف مع المناخ. ويمثل الانتقال نحو اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة والانتقال الطاقي فرصتين لنوع جديد من إعادة التصنيع، بما في ذلك في كثير من البلدان النامية.

7- وفيما يتعلق بكيفية تمويل التحول الأخضر، قال إن مصرف التنمية في بلده مصْدر رئيسي للتمويل المناخي ويقدم قروضاً ميسرة بآجال استحقاق أطول وبتكلفة أقل مقارنة بالمصارف الخاصة. والقصد من ذلك هو تعزيز النهج المتبع في مجالي التخفيف من آثار تغير المناخ والتنمية المستدامة. ومن المحتمل أيضاً أن يستفيد بلده من سوق رأس المال الدولية لاستكمال مصادر التمويل المحلية. وإن بلده، بتوليه رئاسة مجموعة الـ 20 في 1 كانون الأول/ديسمبر 2023، ملتزم بتقاسم تلك الخبرات ومساعدة البلدان الأخرى على تنفيذ التحولات الخضراء، مع مقاومة اعتماد تمويل التنمية كلياً على المناخ. واختتم كلمته قائلاً إن عهد بريدجتاون يشدد على الحاجة إلى تحويل تمويل التنمية للتغلب على العقبات التي تعترض تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأشار إلى ولاية الأونكتاد، منذ إنشائه في عام 1964، المتمثلة في تعزيز تمويل التنمية ليكون فعالاً وميسور التكلفة وكافياً.

8- وقال نائب الأمينة العامة للأونكتاد إنه ينبغي النظر في الطريقة التي يمكن بها تمويل استراتيجيات التصنيع التي تدمج تحديات التنمية والمناخ من خلال التدابير الدولية والإقليمية والوطنية، على النحو المتوخى في خطة عمل أديس أبابا. وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عُقد تحت رعاية الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2023، اعتمد قادة العالم إعلاناً سياسياً أكد التزامهم بتوجيه العالم نحو خطة عام 2030، والسعي لتحقيق التنمية المستدامة والرخاء المشترك للجميع. وفي قرار الجمعية العامة الذي نتج عن ذلك[1]، رحبوا بجهود الأمين العام للأمم المتحدة لمعالجة الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة، من خلال برنامج التحفيز، ومعالجة التكلفة المرتفعة للديون والمخاطر المتزايدة لضائقة الدين.

9- وعلاوة على ذلك، شددت الجمعية العامة على الطابع الملح للحالة، في ضوء التحديات المتزايدة والمهولة التي تواجهها البلدان النامية، والحاجة إلى مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والمناخية العالمية الراهنة مواجهة مباشرة. وكثير من البلدان النامية معرضة بشدة لخطر ضائقة الدين أو تعاني من هذه الضائقة فعلاً. ويؤدي سداد الديون إلى تحويل الموارد بعيداً عن احتياجات التنمية الملحة والعمل

(1) A/RES/78/1.

المناخي. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لاستراتيجية فعالة تعزز التنمية المقاومة لتغير المناخ في تحرير إمكانات التمويل الأخضر من أجل دفع الانتقال نحو تنمية صناعية شاملة ومستدامة. وثمة حاجة إلى جدول أعمال لسياسات صناعية خضراء، مع تخطيط دقيق للسياسة العامة وتكييفه مع السياقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحلية. ويتعين مواءمة السياسات الصناعية الخضراء مع استراتيجيات الحكومات وكيانات القطاع الخاص والمؤسسات المالية لضمان حصول المشاريع المستدامة على استثمارات لكي تزدهر. ويقر موضوع الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية بأهمية هذه المواضيع، في حين تعكس الأسئلة التوجيهية الحاجة إلى سياسات ومبادرات وأدوات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، فضلاً عن نقل التكنولوجيا، وإلى التعاون الدولي لدعم التدابير اللازمة.

10- وشدد على أن نماذج الأعمال المستدامة ستكون حاسمة لتوسيع النطاق على نحو كبير لمعالجة فجوة التمويل لأهداف التنمية المستدامة، وستكون هناك حاجة إلى المهارات لتنفيذ الممارسات المستدامة وإدارتها. وتعتمد التحولات العادلة على إشراك جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما المجتمعات المحلية. وسيقوم المشاركون في الدورة باستكشاف حلول مالية مبتكرة ذات تصاميم وضمانات ونتائج أفضل. وثمة حاجة إلى مجموعة مشتركة من مقاييس الاستدامة لتيسير إجراء مقارنات وتحديد معايير مجدية. ويمكن استخدام الشفافية والإبلاغ الموحد عن الأثر البيئي والاجتماعي لتعزيز الثقة بين المستثمرين والمستهلكين.

11- وأشار إلى أن التصنيع السليم بيئياً سيتطلب قدراً أكبر بكثير من تمويل التنمية العام. ولدى البلدان النامية فرص محدودة للحصول على تمويل تنمية ميسور التكلفة، مما يعوق قدرتها على الاستثمار في العمل المناخي والتحول الهيكلي الأخضر. ومن ثم، فإن التعاون الدولي أمر حيوي للتغلب على القيود.

الكلمات الرئيسية

12- قالت المتحدثة الرئيسية الأولى إن العالم يتعثر حالياً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإن التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة قد توقف بسبب تعدد الأزمات الناجمة عن الجائحة والتضخم الغذائي والطاقي وتشديد الظروف المالية العالمية. وإن عواقب هذه الأزمات كانت ضارة على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان النامية، حيث اتسعت الفجوة في بلوغ الأهداف. وأشارت إلى أن التباين الكبير بين التقدم المحرز في البلدان المتقدمة النمو والتقدم المحرز في البلدان النامية ينطوي على مخاطر متعددة، بما في ذلك تزايد التفاوتات بين البلدان. وأبرزت أيضاً أن عدم وجود إطار عالمي لتسوية الديون السيادية أدى إلى تفاقم تحديات التمويل التي تواجه البلدان، وهو عامل رئيسي في الانحراف عن الطريق المؤدي إلى تحقيق الأهداف.

13- وحددت المتحدثة الرئيسية الثانية أولويات البرازيل في الوقت الذي تستعد فيه الحكومة لتولي رئاسة مجموعة الـ 20 في 1 كانون الأول/ديسمبر 2023. وقالت إن مسألة عدم المساواة تكتسي أهمية قصوى بين الأولويات، مع الحاجة إلى فهم هيكلي للأسباب الجذرية لعدم المساواة وتفاعلها مع الأزمات المتعددة. وحددت المجالات الثلاثة التالية ذات الأولوية: الإدماج الاجتماعي، والتنمية المستدامة، وإصلاح مؤسسات الحوكمة العالمية. وشددت على أن تحدي التحول الأخضر، بالنسبة للبلدان النامية، لا يمكن حصره بشكل ضيق على أنه إزالة الكربون وينبغي أن يشمل مكافحة الفقر وعدم المساواة والجوع. وأخيراً، أوجزت خمسة تحديات رئيسية تواجه تمويل خطة التنمية المستدامة، وهي: النقص في الوفاء بالتزامات التمويل التي قطعتها الاقتصادات المتقدمة؛ وفهم أن تمويل المناخ يجب أن يكون جديداً وإضافياً لتمويل التنمية؛ والطريقة التي قُدِّمت بها حلول السوق على أنها حلول سحرية؛ والتعبئة الناجحة للموارد المحلية؛ وعدم كفاية النظام المالي الدولي الحالي لدعم البلدان النامية في تحقيق الأهداف المناخية والإنمائية.

14- وقدم المتكلم الرئيسي الثالث خطة عمل نظمية من أربع نقاط سعت إلى تجسيد جوهر النسخة الحالية من مبادرة بريدجتاون. والنقاط الأربع هي: (أ) الاعتراف بأن النظام المالي الدولي معرض للصدمات ويحتاج إلى مزيد من التسهيلات لامتصاص الصدمات، مثل زيادة تواتر إصدار حقوق السحب الخاصة وزيادة إعادة توجيهها، فضلاً عن إدخال شروط "فترة توقف" في جميع أدوات الدين تُعلَّق بموجبها الفوائد وسداد أصل الدين مؤقتاً في حال حدوث صدمة؛ (ب) تحرير تدفق رأس المال الخاص باستخدام ضمانات لخفض تكلفة رأس المال والحد من تكاليف التحوط؛ (ج) زيادة حجم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ثلاثة أضعاف بحيث يمكن تركيز القدرة الإقراضية الموسعة على بناء القدرة على المقاومة في البلدان النامية؛ (د) رصد أموال قائمة على المنح لصندوق الخسائر والأضرار.

15- وقدم المتحدث الرئيسي الأخير معلومات محدَّثة عن مناقشات الدول الأعضاء بشأن تمويل الإجراءات المتعلقة بالمناخ والتنمية المستدامة. واستشهد بتقريرين قدَّرا فجوة التمويل العالمية للإجراءات المتعلقة بالمناخ والتنمية بنحو 5,3 تريليون دولار سنوياً، منها 2,4 تريليون دولار مطلوبة لخطة العمل المناخي. وقال، علاوة على ذلك، إن من المقرر أن يتأتى 1,4 تريليون دولار من تعبئة المصادر المحلية وتريليون دولار من مصادر خارجية، مثلاً من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ومساهمات القطاع الخاص، وغير ذلك من التمويل الميسر. ولكن التعبئة المحلية البالغة 1,4 تريليون دولار للعمل المناخي ستكون صعبة بشكل خاص نظراً لتحديات الديون وخدمة الديون التي يواجهها حالياً العديد من البلدان النامية. ودعا إلى اتخاذ إجراءات أفضل لتخفيف ضغوط الديون على تلك البلدان، بما في ذلك استخدام مقايضات الديون والمبادلات المتعلقة بالمناخ. وسلط الضوء أيضاً على الاعتماد المفرط على أدوات الدين الخارجي لسد الفجوة التمويلية، التي لا يمكن تحملها، والحاجة إلى زيادة المشاركة في رأس المال الخاص، والمنح، والتمويل الميسَّر، وتحسين تعبئة الموارد المحلية. وأخيراً، أشار إلى تزايد اعتماد السياسات الصناعية في الاقتصادات المتقدمة وآثارها السلبية غير المباشرة على البلدان النامية والناشئة.

16- وعرض مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد مذكرة المعلومات الأساسية (TD/B/EFD/7/2) للدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية. وشدد على أن النظام المالي الدولي يوفر جزءاً ضئيلاً من الموارد المالية (العامة والخاصة على السواء) اللازمة لتلبية الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمناخ والتنمية والأهداف. وقال إن البلدان النامية مقيدة، بسبب الفجوة التمويلية، بالحاجة إلى التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في سياق عالمي متزايد الصعوبة، مع بطء النمو الاقتصادي وتعثره. وأشار إلى أن مستويات الاستثمار في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي توقفت أو تراجعت منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، مما جعل تحقيق خطة عام 2030 بعيد المنال دون ارتفاع كبير في مستويات الاستثمار. فالاقتصادات المتقدمة مثقلة بالديون الكربونية للبلدان النامية، من جهة، في حين أن البلدان النامية مثقلة بالديون المالية للاقتصادات المتقدمة، من جهة أخرى. وما دامت هذه الاختلالات دون حل، فإنها ستستمر في الحد من التنمية المستدامة والمقاومة لتغير المناخ.

المناقشة

17- شدد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين على أن العالم متأخر كثيراً عن الجدول الزمني لخطة عام 2030، حيث تؤدي تكاليف الاقتراض المرتفعة للبلدان النامية إلى تعقيد التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى حد كبير. وأشارت بعض المجموعات الإقليمية ومندوب آخر إلى تزايد أعباء ديون البلدان النامية التي تشكل حواجز كبيرة أمام السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فمهمة سداد تلك الديون تؤدي إلى تحويل الموارد بعيداً عن احتياجات التنمية والعمل المناخي الملحة.

وفي هذا السياق، شددوا على ضرورة تكثيف الجهود لتوفير حلول مجدية لرفع عبء الديون عن كاهل البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بتدابير تخفيف عبء الديون. وأشار مندوب آخر أيضاً إلى أن الاستثمارات المناخية في المستقبل ينبغي ألا تُموَّل عن طريق تكبد الديون. وشدد عدة مندوبين على الحاجة إلى إطار دولي دائم لإعادة هيكلة الديون السيادية.

18- وأعربت بعض المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين عن تأييدهم لإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة لتكون بمثابة آلية رئيسية لتمويل جهود التنمية المستدامة والتكيف مع المناخ.

19- وشددت بعض المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين على أهمية الاستمرار في الحفاظ على مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة لضمان حصول الدول الأكثر ضعفاً على الدعم الذي تحتاجه وعدم ترك أحد خلف الركب، وفقاً لالتزامات خطة عام 2030. وبالمثل، دعت بعض المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين الاقتصادات المتقدمة إلى الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وأهداف التمويل المناخي، مع التأكيد أيضاً على الحاجة إلى زيادة التعاون العالمي بشأن الضرائب الدولية. وعلاوة على ذلك، أبرزت مجموعة إقليمية وبعض المندوبين الحاجة إلى التعجيل بنقل التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى البلدان النامية بشروط مواتية.

20- وأشاد ممثل مجموعة إقليمية أخرى بعمل الأونكتاد وتوصياته بشأن تمويل التنمية، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية على إعمال تلك التوصيات وتنفيذها. وطلب أن يقدم الأونكتاد، في جهوده المقبلة، توجيهات عملية وملموسة لتحويل الأفكار إلى أفعال لجعل تمويل التنمية يسهم في التصنيع السليم بيئياً.

21- وسلطت مجموعة إقليمية أخرى وأحد المندوبين الضوء على أن *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2023* الصادر عن الأونكتاد تذكير بالدور الهام الذي يؤديه الاستثمار الخاص في سد الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة، التي قُدِّرت بنحو 5 تريليونات دولار. فقد وضع الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، إطاراً للتمويل المستدام لتوجيه رأس المال الخاص نحو تحقيق الأهداف، مستفيداً من عدة أدوات، مثل تصنيف الاتحاد الأوروبي للأنشطة المستدامة، لتعبئة رأس المال الخاص نحو المشاريع المستدامة ودعم الأعمال التجارية والقطاع المالي في تحولهما الأخضر، مع التصدي في الوقت نفسه لخطر "غسل أهداف التنمية المستدامة".

التحديات المواجهة والحلول الممكنة لتعبئة التمويل من أجل المساهمة في التصنيع السليم بيئياً

22- خلال حلقة نقاش ضمت ثلاثة أعضاء، عرض أحد الأعضاء حالة تمويل التنمية في مصرف التنمية البرازيلي، وبدأ باستعراض تاريخي للمصرف ووظائفه. ولما كان اقتصاد البرازيل يتميز بارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، فقد كان للمصرف دور مهم في التخفيف من التقلبات. وهو أيضاً المصرف الوحيد في البلد الذي يقدم قروضاً طويلة الأجل بالعملة المحلية للشركات ومؤسسات الأعمال المحلية، من رأس المال المستمد من الأسواق الدولية (مع تحمل المصرف مخاطر العملة الأجنبية). وعلى الرغم من أن أسعار الإقراض ليست ميسرة، فإن الطبيعة الطويلة الأجل للقروض والتحوط تمثل عرضاً جذاباً. وسلط الضوء على دور المصرف المركزي البرازيلي، الذي راكم احتياطيات دولية من أجل التخفيف من حدة تقلبات أسعار الصرف. وقد تمكن المصرف المركزي بفضل دوره في إدارة أسعار صرف العملات الأجنبية من تجنب صدمة كبيرة في أسعار الصرف في البلد على مدى العقدين الماضيين. ودعا الاقتصادات المتقدمة إلى الوفاء بتعهداتها المتعلقة بالتمويل المناخي.

23- وسلطت عضوة أخرى في حلقة النقاش الضوء على بيئة الأعمال التجارية الحالية التي تواجهها الشركات المتعددة الجنسيات، وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقالت إن القطاع الخاص يواجه بيئة عالمية صعبة تتناقص فيها الضغوط التضخمية في البلدان النامية ببطء، مع توقع الاستقرار بحلول عام 2025. وهكذا، ظل التصنيع الأخضر هدفاً بعيد المنال بسبب التكاليف المتزايدة لممارسة الأعمال التجارية. وخلافاً لبعض الانتقادات، يشكل الاستثمار الأخضر في الوقت الحالي ضرورة للمصارف، التي كانت تتعامل معه بجدية أكبر (مع تناقص الغسل الأخضر). ولا يمكن للتمويل المختلط أن يكبر إلا مع القطاع الخاص. وينبغي للحكومات أن تتخذ خطوات لجعل بيئة التمويل أكثر ملاءمة.

24- وأضافت أن هناك حاجة إلى الثقة في الإطار القانوني لتأمين الاستثمار من خلال جعل الإطار القانوني واضحاً وشفافاً ومتسقاً. ومع وجود الإطار الصحيح وبعض الدعم الإضافي من وكالات ائتمانات التصدير، يمكن إطلاق التمويل الخاص. ولا يوجد حالياً تعريف واضح ومتسق للمتطلبات البيئية والاجتماعية والإدارية. وفي هذا السياق، تقوم غرفة التجارة الدولية ببناء أول إطار على الإطلاق للسماح للشركات بقياس صورة استدامة المعاملات التجارية.

25- وإضافة إلى ذلك، تعتمد نسبة 75 في المائة من التجارة العالمية على قواعد منظمة التجارة العالمية، التي توفر اليقين والقدرة على التنبؤ اللازمين للتجارة. لكن التدابير التي لا تتسق مع هذه القواعد تؤدي إلى تآكل النظام. وينبغي لأعضاء منظمة التجارة العالمية إحياء المفاوضات الخاصة بالقواعد والضوابط المتعلقة بالتجارة والاستدامة البيئية.

26- وأخيراً، سلطت الضوء على أهمية الاستثمار في صقل مهارات العمال لمواءمة السياسات مع الحوافز الاقتصادية من أجل التصنيع السليم بيئياً.

27- وناقش العضو الثالث في حلقة النقاش حالة الصين والتحدي المتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وأشار إلى أهمية بناء القدرات والتدريب المهني، فضلاً عن أهمية تحسين التقدم العلمي والتكنولوجي دون زيادة التفاوتات. وسلط الضوء أيضاً على دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالتعلم من تجارب البلدان النامية الأخرى.

28- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، سلمت مجموعة إقليمية وبعض المندوبين بضرورة إصلاح الهيكل المالي العالمي لضمان حصول البلدان النامية على التمويل. وأشاروا إلى أهمية التمويل للبلدان النامية، ولا سيما من خلال مصارف التنمية المتعددة الأطراف ذات الشروط المواتية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورداً على ذلك، أشار أحد أعضاء حلقة النقاش إلى الدور المحوري للتمويل المحلي والمؤسسات الإنمائية الوطنية، ليس فيما يتعلق بالتمويل فحسب، بل أيضاً كوسيلة لتطوير الخبرات والتعاون مع المؤسسات الدولية وزيادة المدخرات بالعملة المحلية.

29- ورداً على مندوب آخر، ناقش بعض أعضاء حلقة النقاش كيف أن مصارف التنمية الوطنية لديها دور أكبر تضطلع به في التنمية، بالإضافة إلى دور المصارف المركزية الوطنية داخل النظام الدولي. وأشاروا إلى أن هناك مجالاً للتعاون؛ فيمكن للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تركز على مخاطر العملة، في حين يمكن للمصارف الإنمائية الوطنية أن تركز على اختيار المشاريع المحلية من خلال التقليل إلى أدنى حد من مخاطر الغسل الأخضر والغسل الاجتماعي.

30- وأثار مندوب آخر مسألة الشمولية. فأشار إلى أن مناقشات منظمة التجارة العالمية ليست شاملة تماماً إذ ليست جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة فيها. وناقش أحد أعضاء حلقة النقاش عدم المساواة وكيف يجب أن يتماشى العمل من أجل خفض الانبعاثات مع التدابير الاجتماعية لتجنب التفاوتات عند تنفيذ التنمية الخضراء. وشدد مندوب آخر وعضو آخر في حلقة النقاش على أهمية التوازن

بين التحول الاقتصادي والبيئي والاجتماعي وآثاره المتعددة الأوجه. وناقشت مجموعة إقليمية ومندوب واحد وبعض أعضاء حلقة النقاش المعايير والقواعد البيئية التي يمكن التنبؤ بها كوسيلة لضمان المساءلة والشفافية في الاستثمارات الخضراء. وقال أحد أعضاء حلقة النقاش إن "الانفجار" الحالي في اللوائح والمعايير غير واقعي؛ وإن من الضروري وجود إطار سياساتي متسق وقابل للتنبؤ.

31- وأوضح عضو آخر في حلقة النقاش أن الاحتفاظ بمخزون من الاحتياطيات هو الطريقة الوحيدة، وإن كان الثاني من حيث الجودة، للتحوط من مخاطر أسعار الصرف في بيئة سُمِح فيها بالفعل بحرية حركة رأس المال. وليس ثمة وسيلة لإعادة فرض ضوابط على رؤوس الأموال. ويمكن استخدام التحوط للحد من التقلبات، وإن لم يكن لتغيير اتجاه أسعار الصرف، ومن ثم يمكن تعبئة التمويل المحلي من أجل التنمية.

32- وأخيراً، قال بعض أعضاء حلقة النقاش إن التعاون هو العنصر المشترك في سبيل المضي قدماً نحو تحقيق انتقال عادل.

أفضل الممارسات والسياسات لدعم نماذج الأعمال المستدامة والتحديات المرتبطة بها في تعبئة التمويل من أجل التحول المستدام

33- خلال حلقة نقاش ضمت أربعة أعضاء، شدد أحد الأعضاء على أن مناقشة كيفية تمويل التحول العادل على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي ينبغي أن تبدأ بالرجوع إلى التقديرات العالمية المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسلط الضوء على *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014* الصادر عن الأونكتاد، الذي قدر 2,5 تريليون دولار سنوياً للبلدان النامية، وتقرير عام 2023 الصادر عن المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة، الذي توقع وجود فجوة تمويلية تتراوح بين 3,9 و5 تريليونات دولار سنوياً. وشدد على التدفق غير المتكافئ للموارد المالية لصالح بلدان الشمال، وانتشار الغسل الأخضر والاستثمارات الكبيرة في أصول الوقود الأحفوري. وتناول التبادل غير المتكافئ وهروب رأس المال وتكلفة رأس المال والأولوية المنخفضة للتمويل المناخي في إفريقيا، بينما أثنى على جنوب إفريقيا كأول دولة تدرج الانتقال العادل، الذي يغطي إزالة الكربون والتخفيف الاجتماعي والتحول الصناعي الأخضر، في مساهمتها المحددة وطنياً.

34- وقال إن النهجين المهيمنين (المتمحور حول السوق والكينزي) يعتبران غير كافيين لسد الفجوة التمويلية نظراً لتحول السلطة من الدول إلى السوق. ويركز نهج ثالث مقترح، يسمى نهج "البنية النقدية"، على النظام البيئي المالي القائم على الائتمان بالدولار. ويرسم هذا النهج خريطة المشهد النقدي لتحديد مجموعات الميزانية العمومية التي يمكن توسيعها لتوليد رأس المال التحفيزي المطلوب لتمويل التحول الأخضر. وينبغي أن تشمل مصادر رأس المال الحفاز المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الإنمائية، ومصارف الظل، وصناديق المعاشات التقاعدية، وصناديق الثروة السيادية.

35- وناقشت عضوة أخرى في حلقة النقاش دعم نماذج الأعمال التجارية المستدامة. وسلطت الضوء على "الوسط المفقود" باعتباره سهواً رئيسياً في تحقيق خطة عمل أديس أبابا، مشددة على عدم وجود دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أقل البلدان نمواً. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي المحرك لكل اقتصاد وطني ولا تزال تفتقر إلى آليات الدعم المناسبة، لا سيما في أقل البلدان نمواً حيث يُنظَر إليها في كثير من الأحيان على أنها خطر يجب تجنبه، بدلاً من أن تكون فرصة للوظائف والتنمية المستدامة. وبالمثل، لا يتلقى منظمو المشاريع في هذه المؤسسات، وكثير منهم من النساء، مستوى كافياً من الدعم. ودعت إلى إنشاء "مسار" مكرس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المستدامة والموجهة نحو النمو في المؤتمر الدولي المقبل لتمويل التنمية. وشددت على أن حلول التمويل المبتكرة والمتصلة

بالاستدامة، مثل التمويل المختلط وسندات الاستدامة والاستثمار البيئي والاجتماعي والإداري، على الرغم من أنها تتزايد من حيث الحجم، لا تعطي الأولوية للبلدان ذات الاحتياجات التمويلية الأكبر وإمكانات التأثير الأكبر. وينبغي أن يكون محور تركيز الدعم هو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان التي تحدث أثراً بيئياً واجتماعياً مستداماً وتلتزم بمبادئ الإدارة السليمة. وشددت أيضاً على أن عدم اتساق الأطر التنظيمية واختلال وظائفها يشكلان عقبات تحول دون نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أكثر من عدم وجود التمويل المستدام.

36- وشدد عضو آخر في حلقة النقاش على الحاجة إلى حلول مبتكرة لمعالجة الفجوة التمويلية الآخذة في الاتساع للعمل المناخي بسبب تدهور ظروف الاقتصاد الكلي العالمي. وأبرز أن مصادر رأس المال الخاصة تبالغ في تقدير المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في البلدان النامية. وشدد على أهمية وضع جدول أعمال شامل للتصنيع الأخضر، بما في ذلك الأمن الغذائي وحماية التنوع البيولوجي والتكيف مع المناخ.

37- واقترح عضو آخر في حلقة النقاش أن تقوم البلدان النامية بتقييم الآثار المالية المتصلة بالمرحلة الانتقالية قبل تحديد أهدافها الوطنية أو تنقيحها. واقترح وضع مجموعة متنوعة من أدوات التمويل فيما عدا السندات، مع مراعاة أعباء الديون السيادية وغيرها من ضرورات التنمية. وناقش أيضاً تمويل التنمية المقاومة لتغير المناخ في ماليزيا، مؤكداً على الحاجة إلى 338 مليار دولار من الاستثمارات المتعلقة بالتحول المناخي، واقترح النظر في خيارات تمويل مختلفة، مثل التسجيل لدى الصندوق الأخضر للمناخ، والسندات المحلية، وصناديق الثروة السيادية، والتمويل الميسَّر، والسندات الخارجية، والنهج الهجينة.

38- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، سلمت إحدى المجموعات الإقليمية بأهمية اعتماد نماذج أعمال تجارية مستدامة بمشاركة المجتمعات المحلية وبناء القدرات المحلية من خلال الاستثمار في التعليم وزيادة مهارات القوة العاملة. وشدد أحد المندوبين على أن الانتقال إلى اقتصاد أخضر يتفق مع النمو والتصنيع ومكافحة الفقر، ولكن ينبغي أن يكون لكل بلد الحرية في اتخاذ خياراته بنفسه. وأشار مندوب آخر إلى أن البلدان النامية شريكة في التنمية الخضراء، على الرغم من القيود المالية والبشرية. وشدد مندوب آخر على أهمية وجود معايير بيئية واجتماعية وإدارية. وشدد مندوب آخر على أن التصنيع السليم بيئياً لن يحدث من دون تعاون دولي وتعبئة للتمويل الميسَّر.

الدروس المستفادة من الأدوات والمبادرات المالية المبتكرة: تصميم مقايضة الديون وحشد الأموال لتحقيق نتائج مستدامة

39- خلال حلقة نقاش ضمت ستة أعضاء، ناقش أحد أعضاء الحلقة مشاركة فرنسا والتزامها بدعم البلدان النامية في إيجاد حلول مبتكرة لتمويل التحول الأخضر. واستضاف البلد قمة باريس في حزيران/يونيه 2023 لمناقشة كيفية الاستفادة من جميع مصادر التمويل، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد المحلية والاستثمار الخاص، لتعزيز التحول الأخضر. وحددت القمة أربعة مبادئ توجيهية للمساعدة على تحقيق هذا الهدف، هي: لا ينبغي أن يكون على أي بلد أن يختار بين مكافحة الفقر والكفاح من أجل كوكب الأرض؛ وفي مواجهة الاحتياجات المختلفة، قد يكون على البلدان أن تتبع مسارات انتقالية متنوعة مع العمل معاً لتحقيق أهداف اتفاق باريس؛ وثمة حاجة إلى حافز مالي مع مزيد من الموارد لدعم الاقتصادات الضعيفة لانتشال سكانها من براثن الفقر مع حماية الكوكب في الوقت نفسه؛ وستعتمد مواجهة التحديات العالمية على زيادة تدفقات رأس المال الخاص لتحويل الاقتصادات الناشئة والنامية، ومن أجل عالم قائم على صافي انبعاثات صفري وإيجابي للطبيعة، وللحد من التفاوتات بمزيد من الكفاءة. وأشار إلى ائتمانات التنوع البيولوجي كأداة مالية مبتكرة أخرى لتعزيز الاستثمارات الخاصة.

40- ونظر بعض أعضاء حلقة النقاش في دراسات حالات إفرادية لإكوادور وبربادوس والرأس الأخضر. ففي بربادوس، مول مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أول قرض سيادي مرتبط بالاستدامة بمبلغ إجمالي قدره 150 مليون دولار. واستُخدِمت الأموال لإنشاء مناطق بحرية محمية وتعزيز تخطيط الحيز البحري. ورأوا أن إكوادور حالياً هي الدولة التي استفادت من أكبر قرض مرتبط بالاستدامة: 659 مليون دولار لإعادة تصنيف جزء معين من جزر غالاباغوس. وأخيراً، عرضوا حالة كابو فيردي. فكابو فيردي لديها نسبة دين إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 120 في المائة وليس لديها حيز الميزانية اللازم لتعبئة التمويل على نطاق واسع. ولذلك انخرط البلد في إيجاد حلول مبتكرة لتعبئة الموارد المالية بتكلفة منخفضة، لا سيما عن طريق اجتذاب الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) في شكل شراكات بين القطاعين العام والخاص أو تمويل مختلط. وفي هذا السياق، وكجزء من العلاقة والتعاون القويين مع البرتغال، استفادت كابو فيردي من قدرتها على مبادلة جزء من دينها العام مع البرتغال باستثمارات في مشاريع منخفضة الكربون لتحسين كفاءة المياه والطاقة. وبلغ إجمالي محفظة الاستثمار لهذه المشاريع حوالي 12 مليون يورو.

41- وعلاوة على ذلك، لاحظوا أن الدروس المستفادة من تلك التجارب تشمل ما يلي: الدور المركزي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف كعامل حفاز؛ وأهمية مسارات العمل فيما بين الوزارات؛ وأهمية الشراكات المالية وغير المالية والتعاون التقني (مثلاً صندوق التكنولوجيا النظيفة وقدرات إدارة الديون).

42- ولدى مناقشة هذه الحالات، أقر العديد من أعضاء حلقة النقاش أيضاً بأن مقايضة الديون يمكن أن تكون أداة مفيدة عندما يكون الهدف من المقايضات هو تحرير الموارد وتوفير الدعم المالي للبلدان من أجل تحقيق خطة للمناخ أو الحفظ. غير أن مقايضة الديون لا تزال في الوقت الراهن أداة متخصصة ولا يزال حجم المعاملات المعنية صغيراً نسبياً مقارنة بالمبلغ الإجمالي للديون في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، لا تمثل مبادلة ديون إكوادور سوى 1 في المائة من مجموع ديونها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تنطوي مقايضات الديون بالمناخ والطبيعة على تكاليف معاملات مرتفعة نسبياً عندما يكون هناك العديد من الأطراف المعنية وتكاليف رصد عالية. ويجعل ذلك من الصعب توسيع نطاق مقايضة الديون كأداة لمساعدة البلدان على تمويل الأهداف الطموحة مناخياً.

43- وقال بعض أعضاء حلقة النقاش إن مقايضة الديون قد لا تمثل أفضل أداة إن كان الهدف هو حل مشكلة الديون التي لا يمكن تحملها في بلد ما. وهناك أدوات بديلة يمكن أن تكون أكثر فائدة، مثل المنح أو الإقراض الميسَّر الشروط أو إعادة هيكلة شاملة للديون. وتشمل التحديات الإضافية المتعلقة بطبيعة مقايضة الديون المناخية مشروطية المانحين والغسل الأخضر أو الغسل الأزرق، الذي يشير إلى ممارسة المبالغة المنهجية في تقدير الالتزامات بالممارسات الاجتماعية المسؤولة المتعلقة بالقطاعين الأخضر والأزرق (على التوالي) من أجل المشاركة في برامج المبادلة. وكآلية لتعبئة الاستثمار في المشاريع الخضراء، كما هو الحال بالنسبة لكابو فيردي، قد تكون مبادلات الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ خياراً مفيداً.

44- واقترح أحد أعضاء حلقة النقاش أن يكون للمشاريع الممولة من الديون محتوى محلي مرتفع من أجل زيادة أثرها على الاقتصاد الوطني إلى أقصى حد. ومن أجل تحرير الحيز المالي، سلط جميع المشاركين في حلقة النقاش الضوء على مسألة شفافية الديون وحسن تخصيص الموارد المالية الشحيحة وإدارتها.

تحديد التمويل الذي يساهم في تحقيق أهداف خطة عام 2030 واتفاق باريس والاستفادة منه

45- أقرت حلقة نقاش مؤلفة من ستة أعضاء بالأزمات المتتالية التي تؤثر على العالم، وبأن البلدان متأخرة عن الجدول الزمني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبأن ثمة حاجة إلى تعاون عالمي أقوى. وأكدوا أيضاً على الحاجة إلى آلية أوضح متعددة الأطراف لإعادة هيكلة الديون وزيادة في الإقراض الميسَّر الشروط.

46- وأوضحت عضوة في حلقة النقاش كيف أن الفجوة المالية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية مسألة معقدة تنطوي على مخاطر متعددة وترابطات ينبغي النظر فيها للتصدي لتغير المناخ. وأشارت إلى أن الأمر لا يتعلق بالاختيار بين معالجة التنمية المستدامة أو التصدي لتغير المناخ وأنه لا يمكن مواجهة تحديات المناخ إن لم تُعالج مسائل الديون. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها، في الوقت الذي لم تجد فيه التدابير الانفرادية نفعاً، دعت إلى لحظة بريتون وودز جديدة لإعادة تنظيم الهيكل المالي العالمي وعمليات منظمة التجارة العالمية، وإلى التعاون الضريبي العالمي، وإلى آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية.

47- وسلط عضو آخر في حلقة النقاش الضوء على الحاجة إلى إدماج الدعم المالي في السياسات الاجتماعية الشاملة. وقال إن المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية غير كافية، وينبغي اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف لمعالجة مسائل من قبيل مواءمة الضرائب، والأموال غير المشروعة، وإعادة هيكلة الديون. وأشار إلى أن تمويل التنمية لا يتعلق فقط بنقل السيولة بل يتعلق بقدر أهم من ذلك بتمكين المؤسسات من نقل الدراية والتكنولوجيا. ويمكن للقطاع الخاص أن يكون متجاوباً حتى عندما تكون الدولة غائبة لأن الشركات لا يمكن أن تنجح في الدول المنهارة. وأشار إلى البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي، التي تجمع بين وكالات التنمية في إسبانيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا.

48- وقالت عضوة أخرى في حلقة النقاش إن هناك حاجة إلى مبلغ 1,2 تريليون دولار إضافي سنوياً في أفريقيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشددت على ضرورة أن تبذل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مزيداً من الجهد. ورأت أن على مصرف التنمية الأفريقي أن يزيد قاعدة رأس المال ويجلب إلى طاولة المفاوضات القطاع الخاص، الذي لم يبد رغبة تذكر في هذه المسألة. وبالتالي، ثمة حاجة إلى فهم أفضل للحواجز التي تحول دون المخاطرة. وتظهر مصارف التنمية المتعددة الأطراف زعامة في فرض شروط خضراء على القروض، ولكنها يجب أن تزيد قدرتها على الإقراض باستخدام رأس المال الهجين وتطوير أصناف جديدة من الأصول.

49- وناقش عضو آخر في حلقة النقاش جوانب التمويل الميسّر الشروط والمختلط وقدم معلومات مفصلة عن مشاريع محددة مع أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في الصندوق الأخضر للمناخ. وشدد على أهمية إشراك القطاع الخاص لتحقيق أهداف اتفاق باريس وخطة عام 2030 وسلط الضوء على أن البلدان النامية بحاجة إلى وضع استراتيجيات للاستفادة من رأس مال القطاع الخاص على نطاق واسع. وأكد أن البلدان يمكن أن تجلب استثمارات مناخية من المبلغ المقدر بنحو 426 تريليون دولار الذي يمتلكه مستثمرون ومؤسسات من القطاع الخاص إن تمكنت من تحقيق عوائد معدلة حسب المخاطر. وذكر من الأمثلة على ذلك المصرف الأخضر الأزرق في بربادوس، حيث استثمر الصندوق الأخضر للمناخ نصف رأس المال الأولي البالغ 30,5 مليون دولار، ومشروع غايا للمساعدة التقنية في 19 بلداً من أجل التكيف والتخفيف والتنوع البيولوجي، وصندوق ضمان البلدان غير المصنفة للتكيف والمياه.

50- وشدد عضو حلقة النقاش التالي على دور السياسة الصناعية في تحقيق التصنيع الأخضر، مستخدماً باكستان كدراسة حالة إفرادية. وشدد على أهمية عمليات التصنيع الرفيقة بالبيئة في معالجة مختلف أشكال التلوث. وشدد على ضرورة قيام البلدان ببناء القدرة على وضع وتنفيذ اللوائح الحكومية التي تشجع التصنيع الأخضر. ودعا إلى وضع إطار تمويل جديد، مقترحاً أن يعالج صندوق الخسائر والأضرار الأضرار الناجمة عن 20 إلى 25 عاماً من السياسات الصناعية الضارة. وأضاف أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يركز على تحديث التصنيع ونقل التكنولوجيا، في حين أن تحسين إدارة المؤسسات المملوكة للدولة يمكن أن يطلق موارد محلية إضافية.

51- وقدم آخر عضو في حلقة النقاش دراسة حالة قطرية عن الهند ركزت على مساهمات البلد المحددة وطنياً في خفض الانبعاثات، حيث تأتي نسبة 70 في المائة من الانبعاثات من ثلاثة قطاعات هي: إنتاج الكهرباء، والصناعة، والنقل البري. وأكد أن التمويل لا يمكن أن يعمل بمعزل عن غيره، وشدد على أهمية الجمع بين السياسات والتنظيم الفعال، بما في ذلك متطلبات الإبلاغ والتنفيذ والإنفاذ. ومن الأمثلة التي نظر فيها اعتماد الهيدروجين الأخضر، الذي لا ينطوي على تحول إلى الهيدروجين الأخضر فحسب، بل أيضاً على النظر المبكر في توطين التصنيع وسلاسل الإمداد واعتبارات سوق التصدير المحتملة. وفي حين أن الأصول الثابتة، مثل الهياكل الأساسية، مُوِّلت بديون متأتية من مصادر محلية، فقد لاحظ أن أسواق الكربون المحلية والدولية يمكن أن تكون مصدراً إضافياً للتمويل. ففي الهند، تستطيع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المصارف أن تكمل مصادر التمويل الأخرى من خلال تهيئة الظروف المناسبة لاجتذاب رأس المال الخاص.

52- واتفق العديد من المندوبين على أن التحدي الرئيسي الذي يواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتمثل في عدم ملاءمة الهيكل المالي العالمي، وانتشار عدم المساواة، وعبء الديون المفرط. وأشار العديد من المندوبين الآخرين إلى ضرورة تحقيق جميع الأهداف، وليس فقط الأهداف المتعلقة بالمناخ: فالفقر والصحة والتعليم أهداف هامة. واتفق أحد أعضاء حلقة النقاش على أن إصلاح الهيكل المالي الدولي هو لب المشكلة وأن على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تعزز قدرتها على تلبية احتياجات البلدان من التمويل المناخي والتنمية المستدامة دون المساس بتصنيفاتها في الفئة AAA.

53- وفيما يتعلق بدور الاتفاقات التجارية، أبرز أحد المندوبين كيف تتضمن اتفاقات التجارة الحرة قواعد تنظيمية يمكن أن تساعد على تحقيق معايير محلية أفضل إن كان الإنتاج للتصدير. وسلط مندوب آخر الضوء على الحاجة إلى التمييز بين العمل الخيري وتخفيض المخاطر وأنه تم توفير منبر مفيد متعدد الأطراف للتفاوض بشأن قواعد الاستثمار لمنظمة التجارة العالمية.

54- وفي الختام، اتفق أحد أعضاء حلقة النقاش على أن التكامل الإقليمي قد حفز فعلياً التنمية الصناعية بأقل تكاليف للتكيف، ولكنه أقر بأن تلك الفوائد تقتصر على البلدان المشاركة. وشدد عضو آخر في حلقة النقاش على الحاجة إلى رفع مستوى دور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لضمان حصول البلدان على الموارد، على نطاق واسع، من خلال تعبئة القطاع الخاص. ورأى أن هذا النهج ينبغي أن يقترن ببيئة مواتية، واستراتيجية فعالة للموارد المحلية، وتنمية أسواق رأس المال المحلية. وأضاف عضو آخر في حلقة النقاش أن البلدان ستحتاج إلى رأس مال أجنبي للعمل بالتعاون مع المؤسسات المالية المحلية أو الأسواق المالية المحلية. وأخيراً، أشار عضو آخر في حلقة النقاش إلى أن التصنيع الأخضر سيتطلب تنسيقاً شاملاً للسياسات العامة في البلدان المانحة والمستفيدة، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال حوارات سياسية رفيعة المستوى.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

55- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، السيد غيليرمي دي أغيار باتريوتا (البرازيل) رئيساً له والسيدة أورورا دياز - راتو (إسبانيا) نائبةً للرئيس - مقررةً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

56- أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 أيضاً، جدول الأعمال المؤقت، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EFD/7/1. ومن ثم، كان جدول الأعمال كما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

3- توفير تمويل التنمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030: جعل تمويل التنمية يساهم في التصنيع السليم بيئياً

4- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

5- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته السابعة.

جيم- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته السابعة

(البند 5 من جدول الأعمال)

57- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، بأن تعدّ نائبة الرئيس - المقررة، تحت إشراف الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بدورته السابعة بعد اختتام الدورة.

المرفق

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر:

الجزائر
أنغولا
الأرجنتين
أرمينيا
جزر البهاما
بوتان
البرازيل
كابو فيردي
كمبوديا
الكاميرون
شيلي
كولومبيا
جزر القمر
الكونغو
كوستاريكا
الجمهورية الدومينيكية
إكوادور
مصر
إثيوبيا
فيجي
غابون
غامبيا
الهند
إيران (جمهورية – الإسلامية)
العراق
جامايكا
اليابان
كينيا
الكويت
ماليزيا
المكسيك
المغرب
نيبال
نيجيريا
باكستان
الفلبين
الاتحاد الروسي
المملكة العربية السعودية
جنوب أفريقيا
إسبانيا
الجمهورية العربية السورية
تايلند
توغو
ترينيداد وتوباغو
تونس
الإمارات العربية المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية
أوروغواي
فييت نام
زامبيا

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

بنك التنمية الأفريقي
منظمة التعاون الاقتصادي
الاتحاد الأوروبي
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
منظمة التعاون الإسلامي

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجَّلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EFD/7/INF.1.

3- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

4- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية ممثلة في الدورة:

صندوق النقد الدولي
مجموعة البنك الدولي
منظمة التجارة العالمية

5- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية
غرفة التجارة الدولية
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
جمعية التنمية الدولية
منظمة القرية السويسرية